● أخبار قصيرة

إيران تعيد ضخ الغاز إلى العراق

أعلنت وزارة الكهرباء العراقية، الأحد الماضي، عن إعادة ضخ الغاز الإيراني بواقع ٥ ملايين متر مكعب يومياً بعد انتهاء أعمال الصيانة.

وقال المتحدث الرسمي لوزارة الكهرباء العراقية أحمد موسى: إن ضخ الغاز الإيراني عاد بواقع (خمسة مليون متر مكعب/يومياً) بعد انتهاء أعمال الصيانة. وأضاف: إن الوزارة أعادت عمل طاقة الوحدات التوليدية التي كانت متأثرة بنقص الغاز بمحطات توليد كهرباء (بسماية والمنصورية). وبيّن أن "إصلاح الضرر بحقل غاز خور مور ومعاودة تشغيله، ساهم بتجهيز منظومة الكهرباء الوطنية بما يقارب ٧٠٠ ميغاواط حالياً من الطاقة المشتراة من المحطات الاستثمارية بإقليم كردستان. وتابع: إن التنسيق عالي مع كهرباء الإقليم لمعاودة عقود شراء الطاقة كما كانت عليه.

إيران تحولت إلى ورشة كبرى لتطوير الطاقة المتجددة

قال وزير الطاقة الإيراني: إن جميع أنحاء البلاد أصبحت بمثابة ورشة كبيرة لتطوير محطات الطاقة المتجددة، مشيراً إلى أن مشاريع هامة تُنفذ في مختلف أنحاء البلاد في مجالات المياه والكهرباء وشبكات النقل وتوسيع مصادر الطاقة المتجددة.

وأضاف عباس علي آبادي، خلال مراسم افتتاح محطة شمسية بقدرة ٤٤٥ ميغاواط، أنه إلى جانب تشغيل هذه المحطة، تم اليوم أيضاً البدء بتنفيذ محطة شمسية جديدة بقدرة ١٧٧ ميغاواط. وأوضح: أن إجمالي الاستثمارات في هذه المشاريع بلغ ١٨/٥ ألف مليار تومان. وأشار إلى أن محطات الطاقة الشمسية بقدرة ٤٤٥ ميغاواط التي تم تشغيلها اليوم، تم إنشاؤها باستثمار قدره ١٣/٣ ألف مليار تومان، في ١٥ محافظة و٧٦ موقعاً، ما رفع إجمالي قدرة الطاقة المتجددة في البلاد إلى أكثر من ٣١٠٠ ميغاواط، معرباً عن أمله بأن يتم قريباً تجاوز حدود ٥٠٠٠ ميغاواط.

إرتقاء مكانة الصناعات الغذائية الإيرانية في الأسواق العالمية

قال مدير عام إدارة المنتجات الغذائية والمشروبات في هيئة الغذاء والدواء: إن المنتجات الغذائية الإيرانية وصلت اليوم إلى مستوى من الجودة يمكّنها من المنافسة في الأسواق العالمية.

وأشار عبدالعظيم بهفر إلى النمو المتواصل للصناعات الغذائية في البلاد، وأوضح: أن الإنتاج المحلي في مجالات مثل المعكرونة والحلويات والشوكولاتة بات من حيث الجودة والطعم والمعايير قابلاً للمقارنة مع أشهر العلامات التجارية الأجنبية، كما تمكّن جزء كبير من هذه المنتجات من دخول الأسواق التصديرية.

وأضاف: إن كل وحدة إنتاجية تعمل داخل البلاد تُعدّ ثروة وطنية يجب الحفاظ عليها وتعزيزها باعتبارها رصيداً بين الأجيال، كي تستمر في خلق القيمة للبلاد لسنوات طويلة.

مازندران تحتل المركز الأول في إنتاجه

تصدير الخاويار الإيراني إلى ٣٢ دولة حول العالم

الوفاق/ وفقاً لأحدث الإحصاءات الواردة بشأن إنتاج الخاويار في إيران، تتربع محافظة مازندران (شمالي إيران) على عرش الإنتاج بفارق واضح، محتلة المركز الأول في إنتاج «اللؤلؤة السوداء»، وهذه الأرقام مستمرة في الارتفاع بفضل الاستثمارات المنفذة.

إن إنتاج أكثر من نصف خاويار البلاد في مازندران يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الاستثمار في هذا القطاع ليس تبديداً للمال، بل يشكل قاعدة متينة لخلق فرص عمل مستدامة وتحقيق عوائد ممتازة من العملة الصعبة للبلاد.

وفي إطار سعي الحكومة الرابعة عشرة لتنشيط الاقتصاد البحري؛ وبالنظر إلى القيمة العالية جداً لأسواق بيع أسماك الحفش عالمياً، تعمل الحكومة جاهدة على استقطاب المستثمرين الأكفاء لرفع إنتاج هذا المنتج الاستراتيجي، بهدف تحقيق إيرادات أعملة أجنبية أعلى وتسجيل أرقام قياسية جديدة في إنتاج «اللؤلؤة السوداء».

أسماك الحفش في بحر قزوين تُصنّف ضمن الأسماك «النهرية المهاجرة» تماماً كالأسماك العظمية، أي أنها تهاجر مؤقتاً إلى مصبات الأنهار المتفرعة في بحر قزوين لوضع بيوضها. وهذه الهجرة الموسمية القصيرة بالذات هي السبب الرئيسي في تعرضها للصيد الجائر غير المحدود من قبل المهربين والباحثين عن الربح السريع، ما أدى في نهاية المطاف إلى فرض حظر شامل على صيدها من بحر قزوين حتى تتم إعادة تأهيل مخزونها بالكامل.

إعادة تأهيل مخزون أسماك الحفش

يبدأ موسم التفريخ الطبيعي لأسماك الحفش من منتصف شهر مارس وحتى نهاية مايو؛ لكن في أسلوب التكثير شبه الاصطناعي الحديث يُستخرج البيض من الأمهات الحوامل داخل مراكز متخصصة، ثم يُفقَّس ويُحوَّل إلى صغار أسماك تُطلَق بعد ذلك في الأنهار السمكية. وتعيش هذه الصغار فترة في النهر ثم تعود بطبيعتها إلى البحر، غير أنها تحتاج خلال هذه المرحلة إلى حماية مشددة حتى لا تُصاد أو تهلك جرّاء تقلبات تصريف المياه أو التلوث.

ومن أبرز التحديات في برامج إعادة تأهيل مخزون أسماك الحفش أنها لا تبلغ سن النضج التناسلي إلا في عمر ١٥ إلى ١٦ سنة، وهذا يعني أن فرص بقائها دون أن تُصاد قبل بلوغ هذه السن ضئيلة للغاية. وعندما تصل أخيراً إلى مرحلة التفريخ، تعود تلقائياً إلى مصبات الأنهار، فتزداد مخاطر تعرضها للصيد الجائر سواء من المجتمعات المحلية أو من المهربين وتجار الربح غير المشروع.

يرى الخبراء أن استخدام التقنيات الحديثة في مختلف مجالات الاقتصاد البحري بات أمراً ضرورياً

وتضم محافظة مازندران نحو ١٣٠ نهراً مع فروعها الرئيسية والفرعية، منها ٢٤ نهراً تُصنَّف كأنهار سمكية رئيسية؛ لكن ليست جميع مصبات هذه الأنهار بالضرورة ممراً لهجرة أسماك الحفش، ولذلك اختارت مصلحة الثروة السمكية في المحافظة أربعة أنهار فقط لتنفيذ عمليات التكثير شبه الاصطناعي.

ويُعدّ إطلاق صغار الأسماك في البحر أحد أهم الإجراءات التي تنفذها مصلحة الثروة السمكية في مازندران لحماية مخزون بحر قزوين، وقد سجل هذا النشاط نمواً لافتاً وفقاً للإحصاءات الرسمية. فحتى عام ٢٠٢٠ كان الإطلاق يقتصر على نوعين فقط هما "السمكة البيضاء" و"السلمون البحري"، بإجمالي نحو ٨٠ مليون صغيرة، أما اليوم فقد تجاوز الرقم ١٢٠ مليون صغيرة مع توسيع قائمة الأنواع المُطلَقة.

وفي الوقت الحاضر، إلى جانب السمكة البيضاء والسلمون البحري، يتم إطلاق كل من سمك الكارب البحري وصغار أسماك الحفش في بحر قزوين. ووفقاً لآخر الإحصاءات، فقد أُطلق العام الماضي في مياه مازندران البحرية: حوالي ١٨/٨ مليون صغيرة من الكارب البحري، وأكثر من ١٠٠ مليون صغيرة من السمكة البيضاء، وأكثر من ٤٠ ألف صغيرة من السلمون البحري، وأكثر من ١٦٠ ألف صغيرة من أسماك الحفش (الخاويار).

زبائن من حول العالم لخاويار بابلسر

وفي هذا السياق، قال محافظ بابلسر: نحو ٨٠٪ من إنتاج خاويار المدينة يُصدّر سنوياً إلى ٣٢ دولة، من بينها كندا والصين وبولندا ورومانيا وروسيا. وخلال زيارته مع عدد من المسؤولين للمركز الدولي لتجهيز الخاويار «شهداء محبوبي»، أضاف قربان علي ولي‌زاده: هذا المركز هو المنشأة الحكومية الوحيدة في إيران التي تحمل الرمز الأوروبي EC٦١٠، مما يتيح لها تصدير الخاويار الإيراني إلى الأسواق العالمية بشكل قانوني.

وأوضح: في الواقع، ٨٠٪ من إنتاج المركز يذهب مباشرة إلى هذه الـ٣٢ دولة، ومنها الدول المذكورة. وتابع: بفضل الالتزام الصارم بالمعايير الدولية وجودة المنتج الممتازة، لم نسجل على مدى السنوات الماضية أي حالة شكوى أو إرجاع لشحنات التصدير. وأكد أن جميع مراحل تجهيز الخاويار المعدّ للتصدير تخضع لإشراف دائرة الطب البيطري، وبعد فحص العينات واعتمادها من المختبرات المرجعية المعتمدة دولياً يُمنح تصريح التصدير.

واختتم ولي‌زاده قائلاً: مركز «شهداء محبوبي» نموذج وطني رائد في إنتاج خاويار عالمي المستوى، وله دور كبير في دعم اقتصاد المنطقة وترسيخ مكانة بابلسر ومازندران كعلامة تجارية مرموقة في سوق الخاويار العالمي.

الاقتصاد الموجّه نحو البحر والنمو الاقتصادي

الاقتصاد الموجّه نحو البحر يعني الاستفادة المستدامة من الموارد والمساحات المائية لتحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة، وخلق فرص عمل جديدة. ويشمل هذا النهج أنشطة متنوعة مثل الثروة السمكية، والنقل البحري، والسياحة، وطاقات المتجددة البحرية، والصناعات المرتبطة بالبحر.

للاقتصاد البحري تأثير كبير في النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، والتنمية المستدامة؛ فتطوير الأنشطة البحرية يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات بالعملة الأجنبية، كما أنه يحدّ من البطالة ويحسّن مستوى معيشة السكان من خلال توفير وظائف جديدة في قطاعات متعددة.

إن الاستغلال المستدام للموارد البحرية يؤدي إلى حماية البيئة والتنمية الاقتصادية على المدى الطويل، خاصة أن أكثر من ٩٠٪ من التجارة العالمية تتم عبر النقل البحري، وهذا بحد ذاته يبرز الأهمية الحاسمة للموانئ والصناعات البحرية في الاقتصاد العالمي.

ويشمل الاقتصاد الموجّه نحو البحر نطاقاً واسعاً من الأنشطة، منها: الثروة السمكية، والسياحة البحرية، والنقل البحري، واستخراج المعادن من البحر، وطاقات المتجددة البحرية، والصناعات المرتبطة بالبحر. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من استثمار كبير في البنى التحتية البحرية مثل الموانئ، والأرصفة، وخطوط النقل البحري.

ويرى الخبراء أن استخدام التقنيات الحديثة في مختلف مجالات الاقتصاد البحري بات أمراً ضرورياً، مثل تقنيات استخراج النفط والغاز من البحر، وتقنيات طاقة الرياح والمد والجزر البحرية، والتقنيات المتطورة في النقل البحري. كما أن استثمار الإمكانات الكامنة للاقتصاد الموجّه نحو البحر يتطلب توفير كوادر بشرية متخصصة ومدربة في جميع التخصصات البحرية.

إنشاء منطقة حرة مشتركة بين إيران وتركيا في طريقه إلى الإحياء والتنفيذ

أعلنت أمانة المجلس الأعلى للمناطق الحرة أن إنشاء منطقة حرة مشتركة بين إيران وتركيا يُعدّ أحد البرامج الرئيسية لأمانة المجلس الأعلى للمناطق الحرة في الحكومة الرابعة عشرة.

وأعلن أمين المجلس الأعلى للمناطق الحرة والاقتصادية الخاصة أن البلدين أكدا خلال اجتماع وزيري خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية التركية استعدادهما لتطوير العلاقات في جميع المجالات، خاصة إنشاء منطقة حرة مشتركة.

ويُعدّ إنشاء منطقة حرة مشتركة بين إيران وتركيا أحد البرامج الرئيسية لأمانة المجلس الأعلى للمناطق الحرة في الحكومة الرابعة عشرة.

ووضع أمين المجلس الأعلى للمناطق الاقتصادية الحرة والخاصة هذا المشروع على مسار الإحياء والتنفيذ في إطار برنامج إعادة هندسة هذه المناطق.

وفي هذا الصدد، زار رضا مسرور تركيا في مارس ٢٠٢٥ بدعوة من وزارة التجارة التركية، وأجرى مفاوضات ناجحة مع الأطراف التركية بشأن إنشاء منطقة حرة مشتركة. بعد ذلك، شُكّل فريق عمل مشترك، وأُعدّ نص الاتفاقية بين البلدين للموافقة عليها من قِبَل الحكومة والبرلمان.

كما دعا أمين المجلس الأعلى للمناطق الاقتصادية الحرة والخاصة، في وقت سابق من هذا العام، نائب وزير التجارة التركي ورؤساء المناطق الحرة الـ١٩ في البلاد لزيارة إيران والاطلاع على إمكانيات المناطق الحرة ومواصلة المفاوضات؛ وهو برنامج تأجّل بسبب حرب الـ١٢ يومًا مع الكيان الصهيوني.

إن انعكاس هذه المبادرة في بيان اجتماع وزيري خارجية إيران وتركيا يظهر إرادة البلدين على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية التي تركز على المناطق الحرة؛ وهي قضية تعتمد على الدبلوماسية الاقتصادية الديناميكية وبناء الحوار وإنتاج الأدبيات الاستراتيجية لأمانة المجلس الأعلى للمناطق الحرة، التي تضع على جدول أعمالها بشكل جدي تحقيق الجيل السادس من المناطق الحرة (المناطق الحرة المشتركة)؛ وهو المشروع الذي يتم تنفيذه مع باكستان بالإضافة إلى تركيا، وسيكون قادرًا على تقديم المناطق الحرة لأول مرة كقوة دافعة لضمان المصالح الوطنية والأمن القومي في إطار سياسة الجوار.

زيارة ميدانية لوفد تجاري عراقي إلى الصناعات الزراعية في خوزستان

قال مستشار محافظ خوزستان لشؤون الشركات والنخب والمنتجات والقطاع المعرفي: إن الزيارات الرسمية وحدها لا تكفي، والزيارات المباشرة للمصانع والمراكز المتخصصة ضرورية.

وأشار محمد راضي جلالي، خلال جلسة بين مسؤولين اقتصاديين من خوزستان وميسان، في غرفة تجارة أهواز مساء الأحد، إلى أهمية الزيارات الميدانية، وقال: الزيارات الرسمية وحدها لا تكفي، والزيارات المباشرة للمصانع والمراكز المتخصصة ضرورية.

واستشهد جلالي بالتجارب الناجحة للزيارات السابقة للوفود العراقية، واقترح أن تتولى إدارة محافظة ميسان العراقية التنسيق الرئيسي، وأن تُشكّل غرفة تجارة أهواز، بالتعاون مع نشطاء القطاع الخاص الإيراني، فريقًا مشتركًا لتنفيذ هذه الجولة، ويُشكّل هذا النهج إطارًا عمليًا ويُسرّع من عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وبحسب قوله، فإن زيارة مراكز مثل شركة الطائرات بدون طيار وغيرها من القدرات العلمية والصناعية في خوزستان تُظهر القدرات التقنية والهندسية للمحافظة.

وأشار راضي جلالي إلى أن هذه الخطوة، في إطار الدبلوماسية الاقتصادية الحدودية، تُعدّ نموذجًا للتعاون المستدام، وستؤدي إلى تعزيز العلاقات التجارية مع ميسان العراقية. وأكد على ضرورة الاهتمام بالقدرات العلمية للمحافظة في التخطيط المستقبلي، مشيرًا إلى أنه نظرًا للقواسم الحدودية والثقافية المشتركة، فإن إجراء هذه الجولة الاستكشافية سيُحوّل خوزستان إلى مركز تصدير لميسان، ويزيد من إمكانات التجارة الثنائية.